


July 2012

A

	منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة	联合国 粮食及 农业组织	Food and Agriculture Organization of the United Nations	Organisation des Nations Unies pour l'alimentation et l'agriculture	Продовольственная и сельскохозяйственная организация Объединенных Наций	Organización de las Naciones Unidas para la Alimentación y la Agricultura
---	--	--------------------	---	---	---	--

## هيئة الموارد الوراثية للأغذية والزراعة

البند 5 من جدول الأعمال المؤقت
مجموعة العمل الفنية المخصصة المعنية بالحصول على الموارد الوراثية للأغذية والزراعة وتقاسم منافعها
الدورة الأولى
لونجيريابين (سفالبارد)، النرويج، 11-13 سبتمبر/أيلول 2012
الطرق الممكنة للتعاطي مع الحصول على الموارد الوراثية للأغذية والزراعة وتقاسم منافعها

### جدول المحتويات

الفقرات	
2-1	أولاً- المقدمة
3	ثانياً- النهج والطرق للحصول على الموارد الوراثية للأغذية والزراعة وتقاسم منافعها
10-4	ألف - النهج
23-11	باء - الطرق
24	ثالثاً- التوجيه المطلوب

## أولاً - المقدمة

1- خوّلت الهيئة في دورتها العادية الثالثة عشرة مجموعة العمل الفنية المخصصة المعنية بالحصول على الموارد الوراثية للأغذية والزراعة وتقاسم منافعها (مجموعة العمل)، ما يلي:  
تحليل، حسب الاقتضاء، الطرق الممكنة لمعالجة مسألة الحصول على الموارد وتقاسم منافعها بالنسبة للموارد الوراثية للأغذية والزراعة، مع الأخذ بعين الاعتبار المجموعة الكاملة من الخيارات، بما في ذلك تلك الواردة في بروتوكول ناغويا.

2- وعلى أساس وثيقة الملامح المميزة للموارد الوراثية للأغذية والزراعة<sup>1</sup> والخبرة المكتسبة والدروس المستفادة من ترتيبات الحصول على الموارد الوراثية وتقاسم منافعها التي وضعتها بعض الجهات المعنية في مختلف القطاعات الفرعية للأغذية والزراعة<sup>2</sup>، تهدف هذه الوثيقة إلى تحديد المسائل التي لها طرق وصيغ للتدابير التشريعية أو الإدارية أو السياسية بشأن الحصول على الموارد الوراثية للأغذية والزراعة وتقاسم منافعها، أو التي يمكن في إطارها تطوير النهج والطرق اللازمة. وقد ترغب مجموعة العمل في النظر في هذه النهج والطرق عند استعراض الخيارات لمساعدة البلدان في تطوير التدابير التشريعية أو الإدارية أو السياسية بشأن الحصول على الموارد الوراثية للأغذية والزراعة وتقاسم منافعها.

## ثانياً - النهج والطرق المتاحة للحصول على الموارد الوراثية للأغذية والزراعة وتقاسم منافعها

3- في حين أنّ بعض الملامح المميزة للموارد الوراثية للأغذية والزراعة (أنظر الجدول 1) قد لا تتطلب بالضرورة حلاً للحصول عليها وتقاسم منافعها مختلفة عن الحلول المتاحة لقطاعات أخرى للموارد الوراثية، يركّز هذا القسم على مزايا الموارد التي (منفردة أو مجموعة) يمكن اعتبارها دعوة لإيجاد حلول خاصة. وينظر إلى بعض هذه الملامح من منظور النهج أو الطرق التشريعية أو الإدارية أو السياسية المحددة.

## ألف - النهج

### ترتيبات موحدة للحصول على الموارد الوراثية وتقاسم منافعها مقابل ترتيبات على أساس كل حالة

4- في حين أنّ كل من اتفاقية التنوع البيولوجي وبروتوكول ناغويا بشأن الحصول على الموارد الجينية والتقاسم العادل والمنصف للمنافع الناشئة عن استخدامها الملحق باتفاقية التنوع البيولوجي (البروتوكول)، من جهة والمعاهدة الدولية بشأن الموارد الوراثية للأغذية والزراعة (المعاهدة) من جهة أخرى، تعترف صراحةً بسلطة الحكومات في تحديد الحصول على الموارد الوراثية في مجال اختصاصها، وبأنّ هذه السلطة تنبثق من الحقوق السيادية للدول على مواردها الطبيعية، تميل هذه الحكومات إلى اعتماد نهجين تنظيميين مختلفين.

5- وفي إطار النظام المتعدد الأطراف المتعلق بالحصول على المواد الوراثية وتقاسم منافعها المنشأ بموجب المعاهدة، ينبغي للأطراف المتعاقدة إتاحة بعض الموارد الوراثية النباتية وتقاسم المنافع المتاحة من هذه المواد على أساس شروط موحدة، وفقاً للاتفاق الموحد لنقل المواد للمعاهدة

<sup>1</sup> CGRFA/WG-ABS-1/12/3

<sup>2</sup> ورقة الدراسة الأساسية رقم 59.

الدولية بشأن الموارد الوراثية النباتية للأغذية والزراعة. وبالتالي فإن الحصول على الموارد الوراثية وتقاسم منافعها وفقاً للنظام المتعدد الأطراف ليس مطروحاً للتفاوض على أساس كل حالة. كما أن المزاي النقدية الناجمة عن الاتفاق الموحد لا يتم تقاسمها بين الأطراف المعنية. بدلاً من ذلك، تودع في صندوق استئماني (صندوق تقاسم المعارف) أنشئ لتجميع الموارد المالية واستخدامها في المقام الأول، مباشرة أو بصفة غير مباشرة إلى المزارعين في جميع البلدان ولاسيما في البلدان النامية والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة تحوّل والتي تقوم بصون الموارد الوراثية النباتية للأغذية والزراعة واستخدامها على نحو مستدام<sup>3</sup>.

الجدول 1: الملامح المميزة للموارد الوراثية للأغذية والزراعة <sup>4</sup>	
الف - دور الموارد الوراثية للأغذية والزراعة في تحقيق الأمن الغذائي	الف - 1 تشكل الموارد الوراثية للأغذية والزراعة جزءاً لا يتجزأ من أنظمة الإنتاج الزراعي والغذائي وهي تؤدي دوراً أساسياً في تحقيق الأمن الغذائي والتنمية المستدامة لقطاع الأغذية والزراعة.
باء - دور الإدارة البشرية	الف - 2 تشكل الموارد الوراثية للنباتات والحيوانات واللافقريات والجرثوميات شبكة مترابطة من التنوع الوراثي في النظم الإيكولوجية الزراعية.
جيم - التبادل الدولي والاعتماد المتبادل	باء - 1 وجود معظم الموارد الوراثية مرتبط ارتباطاً وثيقاً بالنشاط البشري ويمكن اعتبار الكثير منها على أنها أشكال معدلة بشرياً من التنوع البيولوجي.
دال - طبيعة عملية الابتكار	باء - 2 يعتمد صون العديد من الموارد الوراثية وتطورها على التدخل البشري المستمر، ويشكل استخدامها بشكل مستدام في البحث والتطوير والإنتاج وسيلة هامة لضمان الحفاظ عليها.
هاء - الجهات التي تملك الموارد الوراثية التي تستخدمها	جيم - 1 من الناحية التاريخية، جرى تبادل الموارد الوراثية على نطاق واسع بين المجتمعات والبلدان والمناطق على مدى فترات طويلة من الزمن، وجزء كبير من التنوع الوراثي المستخدم اليوم في الأغذية والزراعة من أصل غريب.
واو - ممارسات تبادل الموارد الوراثية	جيم - 2 تعتمد البلدان على بعضها البعض في ما يتعلق بالموارد الوراثية وهي تعمل بصفقتها مقدّمة لبعض الموارد الوراثية وملتقبة لموارد أخرى.
زاي - الفوائد المترتبة على استخدام الموارد الوراثية	جيم - 3 يؤدي التبادل الدولي للموارد الوراثية دوراً حاسماً في أداء القطاع، ومن المرجح أن تزداد أهميته في ضوء تغير المناخ والتقدم التكنولوجي.
	دال - 1 عادة ما تكون طبيعة عملية الابتكار في ما يتعلق بالموارد الوراثية تدريجية قائمة على مساهمات من عدة أشخاص في أماكن مختلفة وفي أوقات متباينة.
	دال - 2 معظم المنتجات لم تتطور انطلاقاً من مورد وراثي واحد، بل على أساس مساهمات من موارد بشرية مختلفة في مراحل متباينة من عملية الابتكار.
	دال - 3 يمكن استخدام معظم المنتجات المطوّرة باستخدام الموارد الوراثية للأغذية والزراعة كموارد وراثية لمواصلة البحث والتطوير، مما يصعب عملية الفصل الواضح بين مزودي الموارد والذين يتلقونها.
	دال - 4 يصل العديد من المنتجات الزراعية السوق بشكل يمكن استخدامه كموارد بيولوجية وموارد وراثية.
	هاء - 1 عادة ما تملك الموارد الوراثية وتستخدمها مجموعة واسعة ومتنوعة من الجهات المعنية.
	هاء - 2 الجهات المعنية المختلفة التي تدير الموارد الوراثية وتستخدمها مترابطة والعديد منها يتمتع بصفة مزوّدة للموارد الوراثية وملتقبة في الوقت عينه.
	هاء - 3 جزء كبير من الموارد الوراثية يملكها القطاع الخاص.
	هاء - 4 جزء كبير من الموارد الوراثية يملكها جهات خارجية ويمكن الوصول إليها من خارج الموقع.
	واو - 1 يصير تبادل الموارد الوراثية في إطار الممارسات التقليدية والعرفية والمجتمعات المستخدمة القائمة.
	واو - 2 تتميز أنشطة البحث والتطوير في قطاع الأغذية والزراعة بعملية نقل واسعة للمواد الوراثية بين مختلف الجهات المعنية في سلسلة القيمة.
	زاي - 1 عادة ما تكون الفوائد المتوقعة لاستخدام عينة فردية من المواد الوراثية غير مؤكدة وفي المجمل متدنية نسبياً في وقت المعاملة.
	زاي - 2 يثنى من استخدام المواد الوراثية فوائد غير نقدية مهمة.
	زاي - 3 يؤدي استخدام الموارد الوراثية إلى آثار خارجية تتجاوز إلى حد بعيد الفرد المزوّد أو المتلقي، ويمكن أن تقتصر بعض الفوائد على مستوى الجماعة.

<sup>3</sup> المعاهدة، المادة 13-3.

<sup>4</sup> CGRFA/WG-ABS-1/12/3.

6- على خلاف النظام المتعدد الأطراف التابع للمعاهدة، لا تندرج الشروط الموحدة للحصول على الموارد وتقاسم منافعها في اتفاقية التنوع البيولوجي أو البروتوكول. ففي إطار الاتفاقية، "تسعى الأطراف المتعاقدة لتهيئة الأوضاع التي تسهل الحصول على الموارد الوراثية"<sup>5</sup>، وعلى الأطراف في البروتوكول، من ضمن جملة أمور، "تهيئة الظروف لتعزيز وتشجيع البحوث"<sup>6</sup>، ولا ينشئ أي منهما حقاً (مشروطاً أو غير مشروط) للحصول على الموارد الوراثية. فالحصول على الموارد الوراثية وتقاسم منافعها، وفقاً لاتفاقية التنوع البيولوجي والبروتوكول، مسألة تتعلق بالاتفاقيات الثنائية على أساس كل حالة. غير أنّ البروتوكول يفسح المجال للاتفاقيات الدولية، بما في ذلك اتفاقيات الحصول على الموارد وتقاسم منافعها المتخصصة التي (في المبدأ) يمكنها استباق نمذجة الاتفاقيات الموحدة مثلاً على مثال النظام المتعدد الأطراف<sup>7</sup>. إضافة إلى ذلك، ينبغي للأطراف في البروتوكول النظر في الحاجة إلى آلية تقاسم المنافع متعددة الأطراف عالمية وطرقها، التي تحدث في حالات عابرة للحدود أو التي لا يمكن في حالتها الحصول على موافقة مسبقة عن علم<sup>8</sup>. ويمكن أن ترتبط هذه الآلية أيضاً بالصيغة الموحدة المتبعة للحصول على الموارد وتقاسم منافعها.

7- ومنطق النظام المتعدد الأطراف، الذي يمنح وصولاً ميسراً إلى الموارد الوراثية النباتية على أساس الشروط الموحدة للحصول على الموارد وتقاسم منافعها غير مقنع لأسباب عدة. فكما يرد في ديباجة المعاهدة، تعتمد كل البلدان بشكل كبير على الموارد الوراثية للأغذية والزراعة التي نشأت في مكان آخر. كما أنّ الموارد الوراثية النباتية قد تم تبادلها بشكل واسع وعلى مر آلاف السنين بين المجتمعات والبلدان والمناطق، مما يصعب (إن لم يكن من المستحيل) نسبها إلى دولة منشأ محددة. وثمة اتفاق ينص أيضاً على أنّ الموارد الوراثية النباتية للأغذية والزراعة هي المادة الخام التي لا غنى عنها للتحسين الوراثي للمحاصيل وأساسية للتكيف مع التغيرات البيئية التي يتعذر التنبؤ بها وللاحتياجات البشرية في المستقبل، وبالتالي تبادلها عبر الحدود الوطنية له أهمية محورية.

8- وبالنظر إلى الملامح المميزة للموارد الوراثية للأغذية والزراعة، لا سيما:

- الدرجة العالية للترابط بين البلدان فيما يتعلق بالموارد الوراثية للأغذية والزراعة (الميزة جيم -2، أنظر الجدول 1)؛
- الكم الكبير لتبادل الموارد الوراثية للأغذية والزراعة بين البلدان (الميزتان جيم -3؛ واو -2)، إضافة إلى الحاجة الكبيرة للوصول إلى الموارد الوراثية في قطاع الأغذية والزراعة (الميزة ألف -1)؛
- الطبيعة المتقدمة لعملية الابتكار، مع تحسين المواد الوراثية عبر الأجيال المتعاقبة (الميزة دال -1)،

وقد يرغب واضعو السياسات في استكشاف نهج الحصول على الموارد الوراثية وتقاسم منافعها التي تهدف إلى تسهيل تبادل الموارد الوراثية للأغذية والزراعة وتعزيزها وقدرة الأنظمة الزراعية للحفاظ على الإنتاج الزراعي وضمان الأمن الغذائي.

9- وفي حين أنّ المعاهدة تشكل نموذجاً مهماً للحصول على الموارد الوراثية للأغذية والزراعة وتقاسم منافعها، قد لا يناسب هذا النموذج كل الموارد الوراثية. لكن من خلال تطوير

<sup>5</sup> اتفاقية التنوع البيولوجي، المادة 15-2.

<sup>6</sup> البروتوكول، المادة 8 أ.

<sup>7</sup> البروتوكول، المادة 4-2.

<sup>8</sup> البروتوكول، المادة 11.

السياسات والتشريعات المتعلقة بالموارد الوراثية للأغذية والزراعة لتتخطى الموارد النباتية، قد ترغب البلدان في استكشاف الطرق المتعددة للنظام المتعدد الأطراف، بهدف البحث أكثر في الخيارات الإدارية وتقييمها، بما في ذلك حلول التجميع، وتوحيد شروط الحصول على الموارد الوراثية وتقاسم منافعها والنهج المتعددة الأطراف، التي تستوعب الملامح المميزة للموارد الوراثية للأغذية والزراعة (القطاعات الفرعية المحددة). ويمكن تطوير هذه الخيارات على مستويات مختلفة، بدءاً بمجموعات الجهات المعنية الصغيرة وصولاً إلى الصكوك المتعددة الأطراف، وتحديد سبل التعاون المختلفة، والفئات وأوجه استخدام الموارد الوراثية والجهات المستخدمة، وطرق تقاسم الفوائد. ويمكن أن تسهل الوصول إلى الموارد الوراثية وتحديد شكلها ومستواها، والسبيل إلى تقاسم الفوائد وفقاً للممارسات التجارية، مما يضمن وصولاً مستمراً إلى قاعدة وراثية واسعة، وفي الوقت نفسه، تبادل المنافع وفق شروط موحدة متفق عليها. ويمكن التمييز بين فوائد الموردين الفرديين والموارد الوراثية المحددة، وتقاسمها على أساس جماعي، بدلاً من تقاسمها مع مزودين فرديين للمواد الوراثية. ويمكن أن يساهم الفصل بين تقاسم المنافع لموارد وراثية محددة ومزودين محددين في تسهيل الرصد والتتبع والإنفاذ. ويمكن أن تكون الدروس المستفادة من تنفيذ القوانين القائمة المتعلقة بالحصول على الموارد الوراثية وتقاسم منافعها، والخبرات المكتسبة من تنفيذ المعاهدة مفيدة في النظر في الخيارات الإدارية وتقييم الحصول على الموارد الوراثية للأغذية والزراعة وتقاسم منافعها.

### التدابير التشريعية أو الإدارية أو السياسية

10- في معالجة الحصول على الموارد الوراثية للأغذية والزراعة وتقاسم منافعها، تحتاج الحكومات إلى تحديد طبيعة الصك الذي ستعالج من خلاله مسألة الحصول على الموارد وتقاسم منافعها. ومن المثير للاهتمام أن البروتوكول يفسح المجال لحرية تصرف الأطراف بشأن اعتماد التدابير التشريعية أو الإدارية أو السياسية<sup>9</sup>. وفي ما يتعلق بالحصول على الموارد الوراثية للأغذية والزراعة وتقاسم منافعها، قد ترغب الحكومات في أن تأخذ في الاعتبار أن بعض القطاعات الفرعية قد طُورت بالفعل أو أنها تطوّر ممارسات لتبادل الموارد وتقاسم منافعها، يمكن أن تجعل قواعد الحصول على الموارد الوراثية وتقاسم منافعها غير لازمة أو يمكن لها أن تعتمد عليها<sup>10</sup>. وتبين المعاهدة أن تطوير قواعد الحصول على الموارد الوراثية وتقاسم منافعها في ضوء ممارسات التبادل القائمة قد يساهم في ارتفاع معدل القبول في صفوف المجتمعات المستخدمة.

### باء - الطرق

11- ثمة مجموعة واسعة من الطرق التي يمكن أن يختار واضعو السياسات من بينها لتصميم أطر الحصول على الموارد الوراثية وتقاسم منافعها وفي تحديد نظام الموارد الوراثية للأغذية والزراعة في هذه الأطر. ويعرض هذا القسم مجموعة من الطرق الممكنة. وفقاً للنهج الذي يعتمده كل بلد في ما يتعلق بالحصول على الموارد الوراثية وتقاسم منافعها، قد يرغب البلد في معالجة مجموعة كاملة من القضايا سواء من خلال تدابير تشريعية أم إدارية أم سياسية. وقد ترغب مجموعة العمل في أن توصي الهيئة بأن يعالج العمل المستقبلي الحصول على الموارد الوراثية للأغذية والزراعة وتقاسم منافعها هذه المسائل بطريقة متسقة ومتناسكة منسجمة مع المعاهدة، واتفاقية التنوع البيولوجي والبروتوكول<sup>11</sup>. وتُستكشف الطرق الممكنة في ما يتعلق بالمسائل التي

<sup>9</sup> البروتوكول، المواد 2-5 و 3-6 و 1-15 و 2-15.

<sup>10</sup> For an economic analysis of standardisation options for ABS, see Täuber, S. et. al. (2011): An economic analysis of new instruments for Access and Benefit-Sharing under the CBD – Standardization options for ABS transaction. Bonn (<http://www.bfn.de/fileadmin/MDB/documents/service/skript286.pdf>).

<sup>11</sup> انظر الوثيقة CGRFA/WG-ABS-1/12/4.

عادة ما تتناول في أطر الحصول على الموارد الوراثية وتقاسم منافعها: أهداف تدابير الحصول على الموارد الوراثية وتقاسم منافعها؛ ونطاق التدابير؛ والعلاقة مع سائر الاتفاقات والصكوك؛ وتعيين السلطات المختصة؛ والموافقة المسبقة عن علم والشروط المتفق عليها بصورة متبادلة؛ وتدابير تقاسم المنافع تنص على أن يتم الحصول على الموارد الوراثية وفقاً للموافقة المسبقة عن علم ومع وضع شروط متفق عليها بصورة متبادلة؛ وتعيين نقاط تفتيش لرصد وتعزيز شفافية استخدام الموارد الوراثية للأغذية والزراعة.

### الهدف من تدابير الحصول على الموارد الوراثية وتقاسم منافعها

12- نظراً إلى الدور الأساسي للموارد الوراثية للأغذية والزراعة كجزء لا يتجزأ من أنظمة إنتاج الأغذية والزراعة لتحقيق الأمن الغذائي والتنمية المستدامة لقطاع الأغذية والزراعة (الميزة ألف - 1)، قد يرغب واضعو السياسات في النظر إلى الأمن الغذائي كهدف من أهداف الحصول على الموارد الوراثية وتقاسم منافعها. وفي هذا الصدد، تفيد المادة الأولى من المعاهدة كونها تشير تحديداً إلى "الزراعة المستدامة والأمن الغذائي". ويمكن أن تشمل الأهداف الممكنة الأخرى: الاعتراف بحقوق المزارعين وحمايتهم، على النحو المنصوص عليه في المادة 9 من المعاهدة، والاعتراف بحقوق الملكية الفردية ونقل التكنولوجيا وبناء القدرات<sup>12</sup>. وتشير التدابير الحالية للحصول على الموارد الوراثية وتقاسم منافعها إلى أهداف مختلفة أوضحتها الحفاظ على الموارد الوراثية واستخدامها بشكل مستدام والتقاسم العادل والمنصف لمنافعها. وتعكس بعض أدوات الحصول على الموارد الوراثية وتقاسم منافعها أهمية الموارد الوراثية للأغذية والزراعة لتحقيق الأمن الغذائي<sup>13</sup>. ومن أهداف مبادئ بون التوجيهية للحصول على الموارد الوراثية وتقاسم الفوائد الناجمة عن استخدامها بالعدل والإنصاف، مثلاً المساهمة في الحد من وطأة الفقر ودعم تحقيق الأمن الغذائي، والصحة والتكامل الثقافي للإنسان، لا سيما في البلدان النامية، وبالأخص أقل البلدان نمواً والدول الجزرية الصغيرة النامية<sup>14</sup>. ومع أن البروتوكول لا يدرج الأمن الغذائي من ضمن أهدافه، إلا أنه يتطلب من الأطراف النظر في أهمية الموارد الوراثية للأغذية والزراعة ودورها الخاص في تحقيق الأمن الغذائي في وضع التشريعات والمتطلبات التنظيمية للحصول على الموارد الوراثية وتقاسم منافعها وتنفيذها<sup>15</sup>.

13- ولا يعتمد تحقيق تدبير معين لهدف محدد عادةً على ما إذا كان الهدف واضحاً وصريحاً، أكان في اقتراح التدبير السياسي أو في التدبير السياسي نفسه. ومع ذلك، في بعض الولايات القضائية، يمكن أن تؤدي بيانات الأهداف دوراً مهماً في تفسير القواعد واللوائح وربما لهذا السبب يشمل العديد من قوانين وسياسات الحصول على الموارد الوراثية وتقاسم منافعها أقساماً تعدد الأهداف المحددة. فالأمن الغذائي، كونه هدفاً من أهداف تدابير الحصول على الموارد الوراثية وتقاسم منافعها، يمكن أن يشكل صيغة مقبولة لمعالجة مسألة الحصول على الموارد الوراثية للأغذية والزراعة وتقاسم منافعها.

### نطاق تدابير الحصول على الموارد الوراثية للأغذية والزراعة وتقاسم منافعها

14- يمكن تقسيم نطاق تدابير الحصول على الموارد الوراثية وتقاسم منافعها إلى:

أنواع الموارد الوراثية المشمولة (وراثية مقابل بيولوجية)

<sup>12</sup> ورقة الدراسة الأساسية رقم 42، الصفحة 21.

<sup>13</sup> ورقة الدراسة الأساسية رقم 42، الصفحات 21-22.

<sup>14</sup> مبادئ بون التوجيهية، القسم 11 (هـ).

<sup>15</sup> البروتوكول، المادة 8 (ج).

نظراً إلى أن العديد من المنتجات الزراعية تصل السوق بشكل يمكن استخدامها كموارد بيولوجية وموارد وراثية (الميزة دال -4)، ينبغي لأطر الحصول على الموارد الوراثية وتقاسم منافعها أن تعالج مسألة أي نوع من الاستخدام يحدّد متطلبات الحصول على الموارد الوراثية وتقاسم منافعها. وتحدد اتفاقية التنوع البيولوجي الموارد الوراثية على أنها مادة وراثية لها قيمة حالية محتملة. والمادة الوراثية تعني أي مواد ذات أصل نباتي أو حيواني أو جرثومي أو أي أصل آخر، تحتوي على وحدات وراثية وظيفية<sup>16</sup>. ويختلف نطاق الموارد التي تشملها أطر الحصول على الموارد الوراثية وتقاسم منافعها بشكل كبير. إذ يبدو أن بعض البلدان توسّع تغطية قوانينها لتشمل كل الموارد البيولوجية التي يمكن تفسيرها وذلك لتغطية معظم السلع الزراعية<sup>17</sup>. غير أن استخدام الموارد الوراثية كسلع زراعية، مثل الوصول إلى الغابة لاستخراج الأخشاب يقع خارج نطاق البروتوكول ومعظم القوانين في هذا الإطار.

#### الموارد الوراثية والموارد الوراثية للأغذية والزراعة

ينطبق معظم أطر الحصول على الموارد الوراثية وتقاسم منافعها على الموارد الوراثية كما هي ولا تميّز بين الموارد الوراثية والموارد الوراثية للأغذية والزراعة<sup>18</sup>. وفي حين يعترف البروتوكول بالخصائص المميّزة للموارد الوراثية للأغذية والزراعة، لا يترجم الخصائص إلى توجيهات فنية أو "حلول". وإذا قررت الهيئة تطوير التوجيهات للحصول على الموارد الوراثية للأغذية والزراعة وتقاسم منافعها، يكون عمل الهيئة في هذا الإطار مرتبطاً بتنفيذ البروتوكول، ولذلك لا بد من إيلاء الاعتبار الواجب للعمل الجاري ذي الصلة واللازم أو الممارسات المفيدة بموجب الصكوك الدولية والمنظمات الدولية المعنية، شريطة دعمها لأهداف الاتفاقية وهذا البروتوكول وعدم تعارضها معها<sup>19</sup>.

#### أنواع الأنشطة التي تحدد متطلبات الحصول على الموارد الوراثية وتقاسم منافعها

يحدّد معظم البلدان نطاق تدابير الحصول على الموارد الوراثية وتقاسم منافعها بالموارد الوراثية بالمعنى الضيق للكلمة، أي البحث عن المركبات الوراثية أو الكيمائية البيولوجية وتطويرها. وبموجب البروتوكول، يكون الوصول إلى الموارد الوراثية لاستخدامها فقط خاضعاً للموافقة المسبقة عن علم. و"استخدام الموارد الجينية" يعني إجراء البحث والتطوير بشأن التكوين الوراثي و/أو الكيمائي البيولوجي للموارد الوراثية، بما في ذلك من خلال استخدام التكنولوجيا الأحيائية (...)<sup>20</sup>. وتتطلب المعاهدة أن يقتصر الحصول المسهل على الموارد ضمن النظام المتعدد الأطراف "على أغراض الصيانة والاستخدام في البحوث والتربية والتدريب في الأغذية والزراعة، بشرط ألا تشمل هذه الأغراض الاستخدامات الكيماوية، الصيدلانية و/أو الاستخدامات الصناعية غير الغذائية وغير العلفية الأخرى"<sup>21</sup>. ولا بد من الإشارة إلى أن البروتوكول يميّز أيضاً بين سياقات الاستخدام المختلفة: حفظ واستدامة استخدام التنوع البيولوجي؛ والحالات الطارئة الحالية والشبكة؛ وأهمية الموارد الوراثية للأغذية والزراعة لتحقيق الأمن الغذائي<sup>22</sup>.

ويمكن لتدابير الحصول على الموارد وتقاسم منافعها أن تستثني الأنشطة المحددة من المتطلبات. وتماشياً مع الاستثناءات المماثلة في قانون براءة الاختراع، يمكن للتدابير أن تستثني مثلاً الحصول على الموارد الوراثية للاستخدام الشخصي غير التجاري. وتماشياً مع استثناء

<sup>16</sup> اتفاقية التنوع البيولوجي، المادة 2.

<sup>17</sup> انظر ورقة الدراسة الأساسية رقم 42، الصفحة 23.

<sup>18</sup> انظر ورقة الدراسة الأساسية رقم 42، الصفحات 23-25.

<sup>19</sup> البروتوكول، المادة 3-4.

<sup>20</sup> البروتوكول، المادة 2 (ج).

<sup>21</sup> المعاهدة، المادة 3-12 (أ).

<sup>22</sup> البروتوكول، المادة 8.

المرتين بموجب التشريعات لحماية الأصناف النباتية، يمكن أن تستثني التدابير من المتطلبات استخدام المواد كمصدر أولي لخلق مواد جديدة. غير أنّ مثل هذا الاستثناء، وإن كان شائعاً في مجال حقوق مربي النباتات، قد يستثني نشاطاً تستهدفه التدابير بشكل مباشر.

#### *الموارد الوراثية للأغذية والزراعة ذات الملكية الخاصة والعامّة*

قد تنطبق تدابير الحصول على الموارد الوراثية وتقاسم منافعها على الموارد ذات الملكية الخاصة أو العامّة أو الملكيتين معاً. وعلماً أنّ قدرًا كبيراً من الموارد تملكه جهات خاصة (الميزة هاء -3)، قد يكون لقوانين الحصول على الموارد التي تغطي الموارد ذات الملكية الخاصة أثر كبير على تبادل الموارد. ففي حين لا يشمل النظام المتعدد الأطراف سوى الموارد الوراثية النباتية "التي تخضع لإدارة ومراقبة الأطراف المتعاقدة والموجودة في المجال العام"<sup>23</sup>، والمواد التي تقع ضمن نطاق المعاهدة من مالكيين آخرين<sup>24</sup>، يترك البروتوكول تطبيق مبدأ الموافقة المسبقة عن علم بالنسبة إلى الموارد الوراثية ذات الملكية الخاصة لتقدير الأطراف.

#### *النطاق الزمني لتدابير الحصول على الموارد الوراثية وتقاسم منافعها*

في حين أنّ البروتوكول يطبّق الموارد الوراثية (والمعرفة التقليدية)، التي بلغها بعد دخوله حيّز التنفيذ بالنسبة إلى طرف معيّن، فهو لا يمنع الأطراف من توسيع نطاق التدابير الوطنية للحصول على الموارد الوراثية وتقاسم منافعها بالنسبة إلى الموارد الوراثية التي حصلت عليها قبل دخول البروتوكول حيّز التنفيذ. والنطاق الزمني لتدابير الحصول على الموارد هام جداً بالنسبة إلى الموارد الوراثية للأغذية والزراعة نظراً إلى أنّ العديد من هذه الموارد قد جمعت في الماضي، وجزء كبير منها يحتفظ به ويمكن الحصول عليه خارج الموقع (الميزة هاء -4). وبالتالي يمكن لتطبيق تدابير الحصول على الموارد بشكل رجعي أن يؤثر على وضع هذه المجموعات.

#### *النطاق الجغرافي لتدابير الحصول على الموارد الوراثية وتقاسم منافعها*

لا ينطبق البروتوكول سوى على الموارد الوراثية في المناطق التي تمارس فيها الدول حقوقها السيادية. ووفقاً لاتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار، يغطي نطاق البروتوكول الموارد الوراثية، بما فيها موارد الأغذية والزراعة في المياه الداخلية والإقليمية، والمناطق الاقتصادية الخاصة، والجروف القارية الواسعة. ولا تقع المناطق خارج الولايات الوطنية في إطار البروتوكول. ولا بد من الإشارة إلى أنّ هذا الواقع لا يمنع الأطراف في البروتوكول من تنظيم الحصول على الموارد الوراثية للأغذية والزراعة من قبل السلطات الوطنية في هذه المناطق.

### **العلاقة مع صكوك أخرى**

15- لا بد أن يكون أي عمل مستقبلي للهيئة حول الحصول على الموارد الوراثية للأغذية والزراعة وتقاسم منافعها متنسقاً مع العمل وفقاً للاتفاقات الدولية ذات الصلة وداعماً لها بشكل متبادل، ولا سيما المعاهدة والبروتوكول. وبالنظر إلى العمل المستقبلي للهيئة في هذا الإطار، بما في ذلك وضع شروط نموذجية لاتفاقات الحصول على الموارد وتقاسم منافعها أو الخطوط التوجيهية التي تساعد الحكومات في وضع تدابير الحصول على الموارد الوراثية للأغذية والزراعة وتنفيذها، قد ترغب مجموعة العمل في النظر في علاقة عملها حول الحصول على الموارد مع المعاهدة. وبما أن نطاق المعاهدة يغطي كل الموارد الوراثية النباتية للأغذية والزراعة، قد توصي مجموعة العمل باستثناء الموارد الوراثية النباتية من أي عمل مستقبلي للهيئة حول

<sup>23</sup> المعاهدة، المادة 11-2.  
<sup>24</sup> المعاهدة، المادتان 11، و15.



الحصول على الموارد وتقاسم منافعها. في المقابل، قد توصي مجموعة العمل بأن تسلط الهيئة الضوء في عملها المستقبلي في هذا الإطار على النظام المتعدد الأطراف كاتفاق خاص للموارد النباتية، وعلى مزايا النظام والرجوع إلى المعلومات بشأن الانضمام إلى المعاهدة وتنفيذها.

**السلطات المختصة**

16- وتعيّن الحكومات السلطات المختصة وهي مسؤولة عن منح الوصول إلى الموارد الوراثية. وبموجب البروتوكول، ينبغي للأطراف تعيين سلطة وطنية واحدة أو أكثر مختصة تكون مسؤولة، في جملة أمور، عن منح الوصول إلى الإجراءات والمتطلبات للحصول على الموافقة المسبقة عن علم والدخول في الشروط المتفق عليها بصورة متبادلة وتقديم المشورة في هذا الإطار. بالإضافة إلى ذلك، ينبغي للأطراف تعيين نقاط الاتصال الوطنية حول الحصول على الموارد الوراثية وتقاسم منافعها، تكون مسؤولة عن الاتصال بالأمانة وتقديم المعلومات ذات الصلة<sup>25</sup>. ففي العديد من البلدان، تشارك عدّة سلطات في تنفيذ تدابير الحصول على الموارد وتقاسم منافعها، بما في ذلك الموافقة على طلبات الحصول على الموارد، وقد أشارت ورقة الدراسة الأساسية رقم 42، بتكليف من الأمانة في عام 2009، باستغراب إلى أن "أيّاً من القوانين (المدرسة) يدرج السلطة الحكومية المباشرة أو الوزارة أو الوكالة التي تعطي الموافقة بشأن قضايا الأغذية والزراعة<sup>26</sup>". وثمة العديد من نماذج الحكم المحلية لتنفيذ أطر الحصول على الموارد وتقاسم منافعها، مثل سلطة الموافقة المركزية أو نظام التفويض من السلطة المركزية إلى كيانات أخرى، ويمكن استكشاف هذه النماذج أكثر لتبيان مزاياها وعيوبها في ما يتعلّق بالحصول على الموارد الوراثية للأغذية والزراعة وتقاسم منافعها.

### الموافقة المسبقة عن علم والشروط المتفق عليها بصورة متبادلة

17- تقع الموافقة المسبقة عن علم والشروط المتفق عليها بصورة متبادلة في صلب التدابير للحصول على الموارد الوراثية وتقاسم منافعها. وتمنح السلطات المختصة الوطنية (أو غيرها من الجهات المسؤولة) الموافقة المسبقة إلى المستخدم قبل الحصول على الموارد الوراثية أو في غضون ذلك. والشروط المتفق عليها بصورة متبادلة هي عبارة عن اتفاق يتوصّل إليه مزود الموارد الوراثية ومستخدمها حول شروط الحصول على الموارد واستخدامها، والفوائد التي سيتم تقاسمها. وإذا منحت الموافقة المسبقة من قبل سلطة مختصة، تكون عادة رسمية، غير تعاقدية، في حين تتشكّل الشروط المتفق عليها جزءاً من عقد قانون خاص، وإن كان سلطة رسمية طرفاً في هذا العقد. وبموجب المعاهدة، منحت الأطراف المتعاقدة في ممارستها لسيادتها، الموافقة المسبقة عن علم مسبقاً للموارد الوراثية النباتية للأغذية والزراعة في إطار النظام المتعدد الأطراف، في حين أنّ الشروط المتفق عليها قد جرى التفاوض عليها مسبقاً في شكل المعاهدة الدولية بشأن الموارد الوراثية النباتية للأغذية والزراعة.

18- ونظراً إلى النقل المكثّف للمواد الوراثية لغايات البحث والتطوير في قطاع الأغذية والزراعة (الميزة واو -2)، والاعتماد المتبادل بين جميع البلدان فيما يتعلّق بالموارد الوراثية للأغذية والزراعة (الميزة جيم -2)، والدور الأساسي للتبادلات الدولية للموارد الوراثية للأغذية والزراعة لحسن عمل القطاع (الميزة جيم -3)، قد تطرح الموافقة المسبقة عن علم والشروط المتفق عليها مسائل لوجستية وإدارية ومالية عند تطبيقها على أنشطة البحث والتطوير في قطاع الأغذية والزراعة. وباعتبار أنّ الفوائد المتوقعة هي متدنية نسبياً في المجمل (الميزة زاي -1)، قد تصير الإدارة الفعالة للحصول على الموارد الوراثية للأغذية والزراعة وتقاسم منافعها تحدياً حقيقياً. ومن الخيارات المتاحة للتغلب على هذا التحدي: استثناء (بعض) الموارد الوراثية من نطاق

<sup>25</sup> البروتوكول، المادة 13.  
<sup>26</sup> ورقة الدراسة الأساسية رقم 42، الصفحة 47.

تدابير الحصول على الموارد؛ وإنشاء تجمعات مشتركة بشروط موحدة للحصول على الموارد وتقاسم منافعها؛ وتسهيل بل توحيد إجراءات الموافقة المسبقة عن علم بالنسبة إلى الموارد الوراثية للأغذية والزراعة، ووضع نموذج للشروط المتفق عليها بصورة متبادلة (للقطاعات الفرعية) للموارد الوراثية للأغذية والزراعة.

19- ويمكن لتدابير الحصول على الموارد الوراثية وتقاسم منافعها أيضاً أن تتطلب موافقة جهات معنوية أخرى، مثل المجتمعات المحلية والأصلية، في الحالات التي يتم فيها الحصول على المعارف التقليدية المرتبطة بالموارد الوراثية وتملكها المجتمعات المحلية والأصلية. في الواقع، يتطلب البروتوكول أن تتخذ أطرافه تدابير تتوافق مع القوانين المحلية، بهدف ضمان الوصول في مثل هذه الحالات إلى المعارف مع الحصول على الموافقة المسبقة عن علم أو القبول والمشاركة من قبل المجتمعات المحلية والأصلية، ووضع الشروط المتفق عليها بصورة متبادلة<sup>27</sup>. وإذا كانت الموارد الوراثية للأغذية والزراعة تمتلكها وتستخدمها مجموعة واسعة من الجهات المعنوية المتنوعة (الميزة هاء -1)، بما فيها المجتمعات المحلية والأصلية، لا بد من إشراك هذه الجهات المعنوية في وضع تدابير الحصول على الموارد الوراثية للأغذية والزراعة وتقاسم منافعها. كما قد تتطلب التدابير الموافقة المسبقة عن علم والشروط المتفق عليها بصورة متبادلة مع الجهات المعنية، بما في ذلك المجتمعات الأصلية والمحلية التي يتم الحصول على معارفها التقليدية المرتبطة بالموارد الوراثية للأغذية والزراعة.

### تقاسم المعرفة

20- يشكّل التقاسم العادل والمنصف للمنافع الناشئة عن استخدام الموارد الوراثية أحد المكونات الرئيسية لتدابير الحصول على الموارد الوراثية وتقاسم منافعها. ويمكن أن تشمل المنافع الفوائد النقدية وغير النقدية. بالنسبة إلى الفوائد النقدية، عادة ما تكون العملية الابتكارية للموارد الوراثية للأغذية والزراعة ذات طبيعة تدريجية قائمة على مساهمات من أشخاص مختلفة في أماكن مختلفة وفي أوقات متباينة (الميزة دال -1)، ومعظم المنتجات لا يتم تطويرها انطلاقاً من مورد وراثي واحد، بل بمساهمة من عدة موارد وراثية في مراحل مختلفة من عملية الابتكار (الميزة هاء -2). وبالتالي، من غير المرغوب فيه، بل من المستحيل، توجيه المدفوعات إلى مزود فردي. بل يمكن مثلاً فصل الفوائد عن المزودين الأفراد أو عن عمليات الانضمام، وتوزيعها بموجب السياسات ومعايير الدفع المتفق عليها.

21- ونظراً إلى أهمية الفوائد غير النقدية للموارد الوراثية للأغذية والزراعة (الميزة زاي -2)، مثل تقاسم نتائج البحوث، وبناء القدرات والمعلومات، يمكن أن تحدد تدابير الحصول على الموارد الوراثية للأغذية والزراعة الفوائد غير النقدية التي تعتبر ذات أهمية خاصة بالنسبة إلى قطاع الأغذية والزراعة. ويسرد البروتوكول البحوث الموجهة نحو تحقيق الأمن الغذائي، مع الأخذ بالاستخدامات المحلية للموارد الوراثية في البلدان التي توفر الموارد الوراثية، فضلاً عن الفوائد التي تنعكس على أمن الغذاء وسبل العيش كمزايا محتملة غير نقدية<sup>28</sup>.

### تدابير الامتثال والرصد

22- تعتبر تدابير الاستخدام في البلد، أي تدابير البلد التي تضمن أن مستخدمي الموارد الوراثية في نطاق ولاية هذا البلد قد وصلوا إلى الموارد وفقاً للموافقة المسبقة عن علم وأن الشروط المتفق

<sup>27</sup> البروتوكول، المادة 7.  
<sup>28</sup> البروتوكول، الملحق، القسمان 2 (م)، و2 (س).

عليها بصورة متبادلة قد وضعت، "الجوهر الأساسي" للبروتوكول<sup>29</sup>. ويتطلب البروتوكول من كل طرف اتخاذ التدابير التشريعية أو الإدارية أو السياسية اللازمة والفعالة والمنتاسبة لضمان الوصول إلى استخدام الموارد الوراثية ضمن ولاية البلد وفقاً للموافقة المسبقة عن علم وأن تحدد الشروط المتفق عليها بصورة متبادلة، وفقاً للمتطلبات التشريعية أو التنظيمية المحلية التي يضعها الطرف الآخر في ما يتعلق بالحصول على الموارد الوراثية وتقاسم منافعها. كما تتخذ الأطراف في البروتوكول التدابير اللازمة لمواجهة حالات عدم الامتثال مع تدابير الاستخدام في البلد والتعاون في حالات الانتهاكات المزعومة<sup>30</sup>. ولدعم الامتثال، تتخذ الأطراف المتعاقدة أيضاً تدابير، حسب الاقتضاء، لرصد وتعزيز الشفافية بشأن استخدام الموارد الوراثية، بما في ذلك تعيين نقطة تفتيش أو أكثر<sup>31</sup>.

23- وقد تطرح تدابير الاستخدام في البلد، وفقاً لمتطلبات البروتوكول، ومتطلبات الرصد التي يتوجب على كل الأطراف في البروتوكول تنفيذها، تحديات هامة في قطاع الأغذية والزراعة. ونظراً إلى العدد الهائل لعمليات نقل الموارد الوراثية للأغذية والزراعة عبر الحدود (الميزة واو - 2)، قد يواجه مستخدمو الموارد أقله شرط أن تكون كل المواد التي حصلوا عليها بعد دخول البروتوكول حيز التنفيذ في وضع قانون جيد. وقد ترغب البلدان في النظر في التدابير التي لا تحبط الرغبة في استخدام الموارد الوراثية، علماً أن الاستخدام المستدام للموارد الوراثية في البحث والتطوير والإنتاج، هو سبيل هام لضمان حفظ هذه الموارد (الميزة باء - 2). ويمكن التعمق في استكشاف الترتيبات التي تسهل الامتثال وتسهل الرصد.

### ثالثاً- التوجيه المطلوب

24- قد ترغب مجموعة العمل في النظر في النهج والطرق لمعالجة مسألة الحصول على الموارد الوراثية للأغذية والزراعة وتقاسم منافعها، بما في ذلك تلك المضمنة في هذه الوثيقة، لاستكشاف خيارات الهيئة المتاحة لمساعدة البلدان في وضع التدابير التشريعية والإدارية والسياسات اللازمة في هذا الإطار.

<sup>29</sup> Nijar, G. (2011): The Nagoya Protocol on Access and Benefit-sharing of Genetic Resources: An Analysis. Kuala Lumpur

الصفحة 18.

<sup>30</sup> البروتوكول، المادة 15.

<sup>31</sup> البروتوكول، المادة 17.